

نص السؤال

توهم تناقض القرآن حول مشيئة الله تعالى للشرك وعدم رضاه عنه

الجواب التفصيلي

توهم تناقض القرآن حول مشيئة الله تعالى للشرك وعدم رضاه عنه

عن الشبهة:

بتوهم بعض المعترضين أن هناك تناقضاً في القرآن الكريم بين

لي :-

(سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمانا من شيء)

(الأنعام: ١٤٨)

وله سبحانه وتعالى:

(وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم)

(الزخرف: ٢٠)،

وبين قوله - سبحانه وتعالى -:

(ولا يرضى لعباده الكفر)

(الزمر: ٧)

. ويتساءلون: كيف يصرح القرآن في موضع بأن شرك المشركين حصل بمشيئة الله وإرادته وإذنه، ثم بنيت في موضع آخر عدم رضاه عن شركهم وكفرهم؟ ويهدفون من وراء ذلك إلى الغول بتناقض القرآن و

بطل الشبهة:

رادة الله - عز وجل - تنقسم إلى:

ب قدرها الله على الخلق كافة، وإن لم يرض بها ولم يحبها، كعصيان إبليس وكفر المشركين.

هي التي قدرها الله على عباده وأحبها، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ل:

شرك للمشركين حقيقة لا شك فيها، لكنها إرادة كونية قدرية، لا شرعية دينية:

القول بأن الله تعالى أراد شرك المشركين، قول صدق وحق ولا شك في ذلك، فإن كل شيء بمشيئة الله - سبحانه وتعالى -، فلو شاء عدم إشراكهم ما أشركوا، ولو شاء منهم عدم عبادة سواه ما عبدوا من دون

سبحانه وتعالى:

(سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمانا من شيء)

(الأنعام: ١٤٨)

، وقوله - سبحانه وتعالى -:

(وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم)

(الزخرف: ٢٠)

، وقوله - سبحانه وتعالى -:

(وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمانا من دونه من شيء)

(النحل: ٣٥)

، وقد أبدت آيات أخرى ذلك المعنى، منها قوله - سبحانه وتعالى -:

(ولو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفيظاً وما أنت عليهم بوكيل (107))

(الأنعام).

أفادت الآية:

(ولو شاء الله لجمعهم على الهدى)

(الأنعام: ٣٥)

دوا،

وأفادت الآية الكريمة

(وعلى الله قصد السبيل ومنها جانر ولو شاء لهداكم أجمعين (9))

(النحل)

، أن الله تعالى لم يبتأ هداية جميع الناس، ولو شاء هداية الجميع لهداهم، ولكن شاء هداية بعضهم دون بعض،

بمعة:

(ولو شئنا لأتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين (13))

(السجدة)،

يب.

وهنا أمر يجب التنبيه له وبمعرفته نزول إشكالات كثيرة، وهو أن الله - سبحانه وتعالى - له الخلق والأمر، وأمره نوعان: أمر كوني قدرى، وأمر ديني شرعى، فمسيئته الله متعلقة بخلفه وأمره الكوني، وكذلك تنعاه عي.

يقسم إلى: إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية فتكون هي المحبة.

هذا،

فقوله - سبحانه وتعالى -:

(ولا يرضى لعباده الكفر)

(الزمر: ٧)،

وله:

(والله لا يحب الفساد (205))

(البقرة)،

لى :-

له بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)

(البقرة: ١٨٥)،

لقى.

بأنه نوعان: أمر تكوين وأمر تشريع، والثاني قد يعصى ويخالف بخلاف الأول.

لى:

(إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون (82))

(يس)

، أمر كوني لا يناقض قوله - عز وجل -:

(إن الله لا يأمر بالفحشاء)

(الأعراف: ٢٨)،

رج [1].

ترك لفظة من عباده، فلا يعني هذا أنه ارتضاه لهم، وأما ما قاله الكفار فهو حق أريد به باطل، فقد زعموا أن الله تعالى راض بفعلهم وهذا باطل، فرد الله عليهم هذا الباطل الذي فسدوه من هذا الكلام الحق وكذبهم،

وله:

(ولا يرضى لعباده الكفر)

(الزمر: ٧)

فالكفار زعموا أن الإرادة الكونية يلزمها الرضا، وهو زعم باطل، بل الله يريد بإرادته الكونية ما لا يرضاه؛

ابل قوله:

(ختم الله على قلوبهم)

(البقرة: ٧)

ع قوله:

(ولا يرضى لعباده الكفر)

(الزمر: ٧)،

عية.

دود [2].

نفة:

المشرك كان بإرادة الله - سبحانه وتعالى -، وأن الله - عز وجل - لا يرضى بالشرك؛ وذلك لأن إرادة الله تنقسم إلى: إرادة كونية قدرية، وهي التي قدرها كونا وإن لم يرضها ولم يحبها، وإرادة شرعية دينية، وهي

المراجع

1. () البيان في دفع التعارض المتوهم بين آيات القرآن، د. محمد أبو النور الحصري، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، 1981م، ص 214، 215.
2. البيان في دفع التعارض المتوهم بين آيات القرآن، د. محمد أبو النور الحصري، مكتبة الأمانة، القاهرة، 1981م، ص 199.